البناء
السنة السادسة / الخميس / 29 أيار 2014 / العدد 1495
Sixth year / Thursday / 29 May 2014 / Issue No. 1495

رئيس اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية في سورية المستشار هشام الشعّار لـ«البناء» و«توب نيوز»: منع دول الغرب السوريين من التصويت لن يؤثّر في رأي الشعب بغالبيته

حاوره: سعد الله الخليل

قبل أسبوع من بدء انتخابات الرئاسة السورية، وبعد إدلاء السوريين في الخارج بأصواتهم، كيف تبدو التحضيرات اللوجيستية من وجه نظر اللجنة العليا للانتخابات، وما هو دورها في مواكبة الحملات الانتخابية، وكيف يتعامل قانون الانتخابات مع مخالفات الناخبين والمرشّحين والقائمين على صناديق الاقتراع؟ أسئلة عدّة وضعتها «البناء» وشبكة «توب نيوز» أمام رئيس اللجنة القضائية العليا للانتخابات المستشار هشام الشعّار، أملاً بإجابات وافية.

وتحدّث الشعار عن سير العملية الانتخابية، مبيّناً أهم مراحلها والضوابط القانونية التي تستند إليها، حتى الوصول إلى مرحلة فرز الأصوات وإعلان النتائج.

● قبلت المحكمة الدستورية العليا أوراق ثلاثة مرشّحين من أصل 24، ما هي أبرز أسباب رفض أوراق المرشحين الـ 21 الآخرين؟

يعود ذلك يعود إلى عدم إيفاء كافة الشروط الواردة في قانون الانتخاب لدى باقي المرشحين. وومن هذه الشروط:

- أن يكون المرشّح قد أتمّ الأربعين سنة من عمره، وذلك في بداية العام الذي تجري فيه الإنتخابات.

- أن يكون حاملاً الجنسية العربية السورية.

- أن يكون متمتّعاً بحقوقه المدنية والسياسية وغير محكوم بجرم شائن ولو رُدَّ إليه اعتباره.

- أن يكون مقيماً في الأراضي السورية لمدّة لا تقل عن عشر سنوات إقامة دائمة متّصلة عند تقديم طلب الترشيح.

- أن يحصل على 35 صوتاً من أصوات أعضاء مجلس الشعب.

ووفقاً لهذه الشروط، قامت المحكمة الدستورية العليا بدراسة الطلبات كافة، ووجدت أن هذه الشروط متوفرة كاملةً في المرشحين الذين أعلن عنهم فقط.

● كخطوة أولى في تاريخ سورية في ظل انتخابات رئاسية تعدّدية، ما هي أبرز التحدّيات التي تواجهها اللجنة؟

لا تحدّيات بالمعنى الحَرفي، لكن ما يجدر ذكره، أنها المرة الأولى التي تحصل فيها انتخابات رئاسية في ظلّ ترشح أكثر من شخص إلى منصب رئاسة الجمهورية، بينما كانت الانتخابات سابقاً عبارة عن استفتاء عام. لذا، تقوم اللجنة القضائية العليا بمراقبة تضمن حسن سير العملية الانتخابية.

● ما حجم المشاركة المتوقع بالنسبة إلى الانتخابات خارج القُطر؟ ومن هي الدول التي وافقت، وتلك التي رفضت أن تجري الانتخابات على أراضيها؟

حتى الآن، لا عدد محدّداً بالنسبة إلى الدول التي ستجري على أراضيها الانتخابات، لكن وزارة الخارجية السورية ستطلعنا في الوقت القريب على الدول التي

استُبعد باقي المرشّحين لعدم إيفاء أوراقهم الشروط الواردة في قانون الانتخابات

اعتُمدت، والتي تستضيف سفارات للجمهورية العربية السورية. وكذلك الأمر بالنسبة إلى أعداد الناخبين خارج القطر الذين سجّلوا أسماءهم في السفارات السورية.

● هل من مانع في التعاون مع البعثات الدبلوماسية لدى الدول الصديقة ليتسنّى للسوريين المقيمين فيها من ممارسة حقهم الانتخابي؟

قانون الانتخابات كان صريحاً في هذا الشأن، إذ نصّ على أنّه «يحق لكل سوري يقيم إقامة شرعية في بلد ما، ويحمل جواز سفر ساري المفعول، و عليه ختم رسميّ من المراكز الحدودية السورية، يمكنه أن يتوجه إلى السفارة السورية في هذا البلد ويدلي بصوته. أما بالنسبة إلى إمكانية الاستعاضة عن السفارة السورية للاقتراع لو حالت سلطات هذا البلد دون ممارسة هذا الحق، فهذا لا يجوز إطلاقاً، لأن السفارة السورية تمثل الدولة السورية في هذا البلد، وتعبّر عن سيادة الدولة السورية.

● إلى أيّ مدى يساهم انخفاض نسبة المشاركة في الخارج على مجمل العملية الانتخابية؟

ليس هناك من تأثير صريح، وقد تنخفض النسبة قليلاً، لكن ذلك لن يؤثر على رأي الشعب بغالبيته. وهنا لا بدّ أن نسجّل أسفنا على تلك الدول التي تدّعي الديمقراطية فتقوم بهذا الإجراء.

● كيف ترى الحملات الانتخابية للمرشحين الثلاثة، وما هو دور اللجنة القضائية العليا في مراقبة الحملات الانتخابية؟

تقوم اللجنة القضائية العليا بمراقبة دقيقة لعدم حصول أيّ مخالفات سواء في الدعاية الانتخابية أو في غيرها، ما يكفل حسن سير الحملات الانتخابية وفقاً للنصوص القانونية.

أحد المرشحين في لقاء سابق معنا اعتبر أن المؤسسات الرسمية الحكومية تقوم بحملات دعائية للمرشح الدكتور بشار الأسد، ما اعتبره مخالفة دستورية. أنتم كلجنة انتخابات، أين دوركم إزاء ممارسات كهذه إن وجدت؟

هذا الكلام غير دقيق، وأنا شخصياً أتابع وسائل الإعلام الرسمية وكيف قامت باستضافة المرشّحين الآخرين ولم تستضف الدكتور بشار الأسد كما يدّعون، وبالنسبة إلى المؤسسات الحكومية الرسمية، كان القانون واضحاً في هذه النقطة، إذ حظر بشكل تام على أيّ دائرة حكومية رسمية أن تقوم بحملة انتخابية لأيّ مرشح.

ما هي أبرز الأمور اللوجستية المتبعة لضمان جاهزية المراكز الانتخابية في المحافظات السورية؟

قامت اللجنة العليا بتسمية أعضاء اللجان الفرعية في المحافظات، واجتمعت بهم وزوّدتهم بكل التعليمات اللازمة، وذلك بالتنسيق مع المحافظ للقيام بجولات ميدانية على مراكز الانتخاب، لتفادي حصول مخالفات، ما يضمن حسن سير العملية الانتخابية.

● 13 محافظة ستشهد انتخابات، وحدها الرقة بحسب ما تداولته وسائل إعلامية، لا يوجد فيها مراكز اقتراع، كيف ينعكس هذا الواقع على الانتخابات؟

الظروف الأمنية قد تحول دون إجراء الانتخابات في بعض المراكز

اللجان الفرعية شُكلت في كل المحافظات بما فيها الرقة، لكن قد تحول الظروف الأمنية دون إجراء انتخابات في بعض المراكز، بسبب الظروف التي تمر بها البلاد ، لكن قسماً كبيراً من سكان الرقة نزحوا إلى المحافظات الأخرى بسبب الأعمال الإرهابية، ولا يُمنع على الإطلاق ممارسة واجبهم الانتخابي في أيّ مركز قريب من أماكن تواجدهم.

● بما يتعلق بمحافظة الحسكة، كثر الحديث عن مساع مع أوساط محلية لفتح المراكز الانتخابية في مناطق تشهد توترات. أين أصبحت هذه المساعي؟

في الوقت الحالي ليس لدي أيّ معلومات في هذا الشأن، لكننا أجرينا اتصالاً مع اللجان الفرعية في محافظة الحسكة، ونعمل سوياً لتغطية أكبر قسم ممكن من المحافظة.

● ما أبرز المخالفات التي يعاقَب عليها مخالفو قانون الانتخاب، سواء بالنسبة إلى الأشخاص القائمين على المراكز أو المرشّحين أو الناخبين؟

المادة 109 من قانون الانتخاب كانت صريحة في ذلك وجاء فيها: «يعاقب بالغرامة المالية من 25000 ليرة سورية إلى 50000 ليرة سورية كل من اقترع وهو يعرف أنه محروم من حق الانتخاب أو موقوف عن هذا الحق، أو اقترع لأكثر من مرة.

كما نصّ القانون بالنسبة إلى المرشحين على معاقبة كل مرشح بغرامة مالية من 50000 إلى 100000 ليرة سورية في حال ألصق البيانات وصور الحملة الانتخابية خارج الأماكن المخصصة.

كما يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة، وبالغرامة من 25000 ليرة سورية إلى 50000 ليرة سورية، كل عضو من أعضاء لجان مراكز الاقتراع مكلّف تلقي أوراق التصويت أو إحصائها أو فرزها، وقام بأخذ أوراق منها بطريقة غير مشروعة أو أضاف إليها أو أفسدها أو قرأ اسماً غير الاسم المقيد فيها.

كما يعاقَب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات، وبالغرامة من 100000 ليرة سورية إلى 200000 ليرة سورية، كل من اقتحم مركز الاقتراع بالقوة أو حاول اقتحامه، لمنع الناخبين من اختيار مرشح من المرشحين، أو أجبر ناخباً بالقوة أو بالتهديد بأيّ وسيلة لتغيير رأيه.

● كيف تُفرَز الأصوات وتعلن النتائج؟

تبدأ عملية التصويت الساعة السابعة صباحاً وتنتهي في تمام الساعة السابعة مساء، ثمّ تُفرز الأصوات، وتطّلع اللجان الفرعية على نتائج الفرز التي تخبر بدورها اللجنة القضائية العليا، وفي حال حصول أحد المرشحين على الغالبية المطلقة يعتبر فائزاً، وفي حال عدم حصول أي من المرشحين على الغالبية، يعود الاختصاص إلى المحكمة الدستورية العليا لتعلن بدورها إعادة الانتخابات خلال أسبوعين بين المرشحين الذين حصلوا على أكثر نسبة من الأصوات، وبعدئذ يُعدّ المرشح الحائز أكثر نسبة من الأصوات فائزاً.

● بما يتعلق بمحافظة الحسكة، كثر الحديث عن مساع مع أوساط محلية لفتح المراكز الانتخابية في مناطق تشهد توترات. أين أصبحت هذه المساعي؟

في الوقت الحالي ليس لدي أيّ معلومات في هذا الشأن، لكننا أجرينا اتصالاً مع اللجان الفرعية في محافظة الحسكة، ونعمل سوياً لتغطية أكبر قسم ممكن من المحافظة.

● ما أبرز المخالفات التي يعاقَب عليها مخالفو قانون الانتخاب، سواء بالنسبة إلى الأشخاص القائمين على المراكز أو المرشّحين أو الناخبين؟

المادة 109 من قانون الانتخاب كانت صريحة في ذلك وجاء فيها: «يعاقب بالغرامة المالية من 25000 ليرة سورية إلى 50000 ليرة سورية كل من اقترع وهو يعرف أنه محروم من حق الانتخاب أو موقوف عن هذا الحق، أو اقترع لأكثر من مرة.

كما نصّ القانون بالنسبة إلى المرشحين على معاقبة كل مرشح بغرامة مالية من 50000 إلى 100000 ليرة سورية في حال ألصق البيانات وصور الحملة الانتخابية خارج الأماكن المخصصة.

كما يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة، وبالغرامة من 25000 ليرة سورية إلى 50000 ليرة سورية، كل عضو من أعضاء لجان مراكز الاقتراع مكلّف تلقي أوراق التصويت أو إحصائها أو فرزها، وقام بأخذ أوراق منها بطريقة غير مشروعة أو أضاف إليها أو أفسدها أو قرأ اسماً غير الاسم المقيد فيها.

كما يعاقَب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات، وبالغرامة من 100000 ليرة سورية إلى 200000 ليرة سورية، كل من اقتحم مركز الاقتراع بالقوة أو حاول اقتحامه، لمنع الناخبين من اختيار مرشح من المرشحين، أو أجبر ناخباً بالقوة أو بالتهديد بأيّ وسيلة لتغيير رأيه.

● كيف تُفرَز الأصوات وتعلن النتائج؟

تبدأ عملية التصويت الساعة السابعة صباحاً وتنتهي في تمام الساعة السابعة مساء، ثمّ تُفرز الأصوات، وتطّلع اللجان الفرعية على نتائج الفرز التي تخبر بدورها اللجنة القضائية العليا، وفي حال حصول أحد المرشحين على الغالبية المطلقة يعتبر فائزاً، وفي حال عدم حصول أي من المرشحين على الغالبية، يعود الاختصاص إلى المحكمة الدستورية العليا لتعلن بدورها إعادة الانتخابات خلال أسبوعين بين المرشحين الذين حصلوا على أكثر نسبة من الأصوات، وبعدئذ يُعدّ المرشح الحائز أكثر نسبة من الأصوات فائزاً.

يذاع الحوار كاملاً الساعة الخامسة بعد ظهر اليوم على قناة «توب نيوز» الفضائية، التردّد «12034»، والإعادة الساعة الحادية عشر ليلاً.

ببساطة... الوضع في سورية اختلف!!!

■ جهاد أيوب

ما حدث أمس من تجاوب المغترب السوري في البلاد التي يعمل فيها، مدلياً بصوته لرئيس بلاده، أوجد أكثر من معادلة، أهمها أن الواقع قد تغيّر، وصبّ في صالح بناء الدولة القائمة، وجعل الصورة أكثر وضوحاً، وأربك من لا يزال يؤمن بتدمير سورية ككيان وكشعب، وهذا يتطلّب منّا الإشارة إلى ما هو واقعيّ الآن.

مع بدايات الأحداث «الشوارعية» في سورية، أشرنا إلى أن هذا التحرك لا معارضة فيه، بل ثمة مجموعات معترضة، ومرتزقة يرمون إلى السيطرة والتدمير والقتل، وإلغاء الوجود السوري كدولة موحدة. همّ هذه الزمر كان تحقيق المشروع الصهيو ـ أميركي، تدرك ذلك أم لا، مع أن القسم الأكبر منها كان يعمل بقناعة تامة، وحجّته أن التعامل مع الشيطان يجوز من أجل تحقيق الهدف.

عام 2004 اعترف رجب طيب أردوغان بأنه هو شخصياً صمام أمان إنجاح المشروع في المنطقة، ولا ننسى انبطاح بعض مدّعي «الزعامة» في لبنان وما فعلوه ضد المقاومة قبل عدوان تموز وخلاله وبعده، واستغلالهم اغتيال الرئيس رفيق الحريري في تدعيم حركتهم، وإشعال كل الجبهات ضد المقاومة، وجعل لبنان منصة لتحقيق ذاك المشروع الذي أصبح مطلباً ملحاً بعد سقوط «إسرائيل» في وحل حرب تموز، فـ«إسرائيل» لم تعد قوة حاسمة، وتحتاج إلى من يعينها، ووجدت ضالتها لدى بعض الأنظمة الأعرابية، ناهيك عن عدم رغبتها في شن الحرب على لبنان وسورية بوجود وكلاء.

ما نشير إليه لا يلغي وجود مطالب شعبية إصلاحية محقة، وغالبية الشعب السوري، على ما يبدو ومن خلال الإقبال الكثيف على التصويت، استوعبت ما يطاول وطنها وهويتها، ودور تلك الجماعات الإرهابية المرتزقة، وتنبهت إلى أن المرحلة هي مرحلة التآمر لتفتيت أمة لها تاريخها. سورية ليست كغيرها من دول العالم، هي مهد والحضارات، ومفاتيح الشرق، وعصب حركة شعوب المنطقة. قد تحاسب سورية على تاريخها دائما، ولكنها اليوم لم تعد تعيش خطورة ما حدث في شوارعها، على رغم ما أصابها من دمار، بل تمكنت من صد فبركات الغزو والحرب الدولية عليها، وهذا بعض من المعطيات التي تدل على نجاح سورية:

سورية التي شُنّت عليها حرب إعلامية عالمية كشفت الجزر الفاعلة والهدامة المزروعة في العرب، وحدّدت صور التحرّك الإعلامي المشبوه بأبعاده كلّها، وتحديداً في بناء فتنة طائفية عنصرية غوغائية، ظهرت بوادرها مع بدايات معارك تدمير حمص وحلب والجولان، إذ حُمل العلم الصهيوني وأُحرق علم المقاومة، وأصيب المجتمع السوري في الصميم، لكنه استطاع احتواء الكثير من مفاصل هذه المؤامرة، قابلها تواصل الرئيس بشار حافظ الأسد مع كل فئات شعبه.

حتى الآن لا قيادة معروفة في المعارضة المعترضة، و على رغم تعدد الوجوه، النتيجة خواء في قيادة مضحكة لا ثقة فيها، وخطاب مشوّه تائه في معارضات مشتتة في غرف الفنادق الفاخرة!

صمود سورية التي سُلط عليها السيف التركي بوقاحة قلب اتجاه السيف، وذلك من خلال وقوع تركيا بأزمات داخلية عنصرية طائفية فئوية لا تحسد عليها، والحديث في الغرب عن تفكّك تركيا والسعودية شبه قائم في ظل غياب حقوق الأقليات فيهما، والتضييق على الحريات الإعلامية.

السعودية (في الملف السوري هي خارج الاتفاقات) تسلمت المبادرة مباشرة من قطر وتركيا، واليوم تحاول أن تتسلّم نافذة لبنانية لتكون حاضرة في رسم الحلول بين أميركا وروسيا وأحياناً إيران. أما دور قطر الآن، فمحدد بدور قناة «الجزيرة» التي فبركت الأحداث وتاهت مع فبركاتها.

مصر بعد خلع حسني مبارك ومحمد مرسي والإخوان ليست كما كانت في المشروع، ومع الأيام، سيأخذ تحرك شعبها الطريق العروبي والقومي من خلال العودة إلى قضية فلسطين، وفلسطين هي صمام الأمان لوجود العرب.

روسيا والصين لا تفرّطان بسورية وبدورها في هذه المرحلة ومع كل مرحلة دبلوماسية يتأكد ذلك، وإيران شبه تكامل سياسي عسكري اقتصادي جماهيري إعلامي مع سورية، وبغداد تساند تحركات الرئيس السوري بعد مجابهتها الفعالة عسكرياً زمراً إرهابية مسلحة منطلقة من حدودها، ولبنان لم يعد كما ما كان بعد اغتيال الحريري، ومشروع 14 شباط مع الأيام، ومع انتصار وحدة سورية والحسم الميداني خفّ بريقه، وأصبح فعلياً شبه ميت لا حياة فيه إلا إذا وقع الدم، لديهم شطارة في استغلال الدم، ولم تعد هذه الجريمة مؤثرة!!

كل هذه الأمور، وغيرها تدل على فشل المشروع التفتيتي في سورية، وأصبح أيّ تحرك ضدها يشكل أزمة في وجه من خطط ومن تبنّى، وهو يدرك قبل غيره أن نجاح الرئيس بشار الأسد في انتخابات الرئاسة المقبلة يعني نجاح الشعب السوري المعتدل. وتفوّق سورية على التفتيت سيشكل خطراً على كل من تطاول، تجرّأ، تحرك، فتن، قتل، أحرق، وخرّب في الأرض. سورية كانت المعضلة التي أخافت الحملات الصليبية والإفرنج، وسورية ما بعد الأحداث «الشوارعية» ليست كما قبلها، وما يحدث الآن صوغ مشروع المنطقة وتجمّعاتها، وتحالفاتها، وسياستها المقبلة، لكن ذلك يُطبخ على نار هادئة، وتواكبه انتصارات الجيش السوري، وظفر سلطة الدولة!

السوريون في لبنان يدلون بأصواتهم في مشهدٍ أصاب المتآمرين بصدمة وخيبة

ورقة الاقتراع... «نعم» لسورية و«لا» للمؤامرة

أحمد طيّ

زحمة السير في الشوارع المؤدية إلى اليرزة أمس، لم تكن بسبب الأشغال المهترئة التي احترفت الدولة اللبنانية تطبيقها على مدى العقود الماضية.

ولم يكن سببها أمطار غزيرة هطلت في غير موعدها، فاستحالت سيولاً وينابيع في الشوارع.

ولم يتسبب بهذه الزحمة اعتصامٌ لأساتذة وموظفين ومتعاقدين ومتقاعدين يتجرّعون مرّ الظلم من كأس سلسلةٌ رتب ورواتب لم يعرف جهابذة التشريع والتنفيذ في لبنان سبيلاً لإقرارها عادلة.

الزحمة في الشوارع المؤدية إلى اليرزة أمس كان سببها أمر وحيد أوحد: تدفّق مئات الآلاف من السوريين، لا ليدلوا بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية السورية، المنظّمة في لبنان في السفارة السورية، بل ليقولوا «لا» في وجه المؤامرة، وليقولوا: «نعم، نحن شعب حيّ يمارس الديمقراطية بأبهى حللها».

مشهد التدفّق الجماهيريّ السوريّ إلى اليرزة أمس، ساهم كثيراً في قلب المعادلات رأساً على عقب. وكأني بالمتآمرين على سورية، والمساهمين في هذه المؤامرة، يلطمون وجوههم، ويسترون عري خيبتهم، هم الذين كانوا يراهنون على شعبٍ ينقلب على وطنيته، ينقلب على طينته، أسوة بحفنة من المتخاذلين المستفيدين من رفاهية الأوتيلات الأوروبية والتركية. لكن الشعب السوريّ خذلهم، وأراد أن يكون ركناً هاماً في معادلة لا يمكن لأيّ مؤامرة في الدنيا أن تكسرها: قيادة حكيمة ـ جيش عقائديٌّ باسل ـ شعب أصيل.

مشهد الانتخابات في مقر السفارة السورية أمس، الذي كان مضيئاً فيه مشهد الحضور الكثيف والهتافات واللافتات، قابله ما برز في الإعلام، من خلال التصريحات الإذاعية، والتغريدات على «تويتر»، والـ«بوستات» على «فايسبوك»، وحتى إصدار البيانات، وكل ذلك يصبّ في انقضاض أشاوس قوى الرابع عشر من آذار على هذا المشهد البهيّ، في محاولة لتشويه الصورة، وعرقلة الاستحقاق، لكنهم ـ الأشاوس ـ لا يدرون ماً يقولون، فقد ينقلب كلامهم عليهم، وهل مَنْ يغفر؟!

شرّ البليّة ما يضحك، وأطرف الضحك ما يدل على انقلاب في المواقف وتبدّل بين ليلة وضحاها، وهذا ما ينطبق على الأشاوس. فالقاصي والداني ومن بينهما يعرفون جيداً ـ مع بدء المؤامرة على سورية ـ كيف لبس جهابذة الرابع عشر من آذار لبوس الأم الرؤوم والقلب العطوف، وكيف انهمرت دموعهم غزيرة على النازحين السوريين، مدّعين العطف والإنسانية والشفقة، طارقين أبواب السفارات كلّها والهيئات والمنظمات العالمية، من أجل تمويل «مؤازرة الشعب السوري النازح من أرضه». ظنّوا حينذاك أن هؤلاء النازحين معارضون للنظام، لا بل اشترطوا عليهم في ما بعد، أن يظهروا بمظهر المعارضة مقابل «الإعانات الإنسانية».

لكن ما جرى أمس إزاء التدفق الهائل من أجل الاقتراع في الانتخابات، أصاب صقور الرابع عشر من آذار بصدمة، فتنكروا سريعاً لعطفهم ولقلوبهم الرقيقة. وفجأة، أصبح «النازحون المغتربون قسراً عن ديارهم»، «شبيحة الأسد»، و«بلطجيي الأسد»، و«عناصر الاستخبارات السورية»، ووجب ترحيلهم، لا بل طردهم. وذهبت مي شدياق إلى حدّ مطالبة الأمم المتحدة بـ1559 جديد لطرد النازحين السوريين من لبنان. كأني بها تقول: «فكرناكم ضد بشار، جايين تنتخبوه؟؟»!

أمّا النائب القواتي فادي كرم، فغرّد عبر «تويتر» لا ندري إن كان فعل التغريد هنا يصحّ) قائلاً: «فليغادر شبيحة بشار الأسد الأراضي اللبنانية فوراً، وليذهبوا لدعمه على أراضيهم بدل إزعاج اللبنانيين واستفزازهم». نعم، فالمشهد يستفزّ النائب كرم، هو لا يحبّ أن يرى الشعب السوريّ ينتخب رئيساً، أيّاً كان الرئيس، فالمشهد المحبّب لدى ابن حزب أتقن الذبح على الهوية، مشهد العصابات الإرهابية التكفيرية في سورية التي تقطع الرؤوس وتبقر البطون وتنفذ الإعدام الميدانيّ وتأكل الأكباد البشرية وتغتال التاريخ وتغتصب وتشرّد ووو... يا حبّذا لو سمعنا مرّة واحدة من الدكتور وحكيمه تعليقاً واحداً على هذه الجماعات الإرهابية.

أما مروان حماده، الذي يحب أن يكون له «قرص» في كل «عرس»، فـ«أسف لانتقال البلطجة الأسدية إلى قلب لبنان»، واصفاً مشهد الانتخابات بـ«المخجل». وكذلك كان رأي أكرم شهيّب، أما حزب الكتائب، فكان قلبه على اللبنانيين العالقين في زحمة السير، وكأن أمس كان اليوم الوحيد الذي تشهد فيه شوارع لبنان زحمات سير!

لم يُغظ مشهد أمس صقور الرابع عشر من آذار فحسب، بل أوقعهم في مشكلة أخرى، فإذا كان السوريون الذين بلغ عددهم أمس أمام السفارة السورية في اليرزة مئات الآلاف «شبيحة»، فأين هم المعارضون من النازحين وكم هو عددهم؟! وإذا كان هذا الدفق الشعبيّ «النازح» وطنياً ويعشق وطنه، فكم هو عدد الذين لم يغادروا سورية، الذين يستعدّون للاقتراع بأصواتهم في الثالث من حزيران المقبل؟

وغدا كان أركان الرابع عشر من آذار مع الديمقراطية للشعب السوري منذ بداية المؤامرة على سورية، لماذا يقفون ضدها اليوم؟

يبدو أن هؤلاء ليسوا سوى نافذة نطلّ من خلالها على المتآمرين الحقيقيين، نزلاء الأروقة المظلمة في البيت اللاأبيض الأميركي، والمحافظون الجدد، وأصحاب الجاه في اللوبي الصهيوني، الذين يستسيغون الديمقراطية للشعوب متى كانت هذه الديمقراطية مواتية لمصالحهم الاستعمارية، ويحاربونها ويحجبونها ويتنكرون لها عندما لا تتناغم مع مصالحهم ومراميهم.

مشهد أمس، والذي شهد وضع أكثر من ثلاثمئة ألف صوت في صناديق الاقتراع بحسب التقارير الأولية، والذي شهد أيضاً تمديداً للاقتراع يمتد إلى نهاية اليوم، هذا المشهد كان له دلالات عدّة نذكر منها:

- بداية نهاية المؤامرة على سورية من خلال اكتمال بدر معادلة القيادة والجيش والشعب.

- بدء اضمحلال المجموعات الإرهابية التي ترى بأمّ العين التفاف الشعب حول قيادته وجيشه ووطنه.

- سقوط نظرية «الحراك الشعبي والمعارضة السلمية» التي رافقت مؤامرة «الربيع العربي»، والتي لم تكن سوى فبركة من فبركات الإعلام المتآمر.

- استفاقة الشعوب الغربية، لا سيما الأوروبية، ومساءلة الحكام حول الخديعة التي حيكت ضدّ سورية وضدّ الرئيس بشار الأسد، فإذا كان هذا الرئيس دموياً وديكتاتوراً، كيف يُفسَّر هذا التدفق لانتخابه من قبل شعب سورية؟!

أمس، انتخب من السوريين في لبنان من تيسّرت أمامه المهمة، واليوم يبحث آخرون كثيرون عن فرصة للإدلاء بأصواتهم، هذا الصوت الذي يحمل الـ«نعم» والـ«لا» في آن واحد. نعم لسورية ولا للمتآمرين!

تصوير: تمّوز